



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والثلاثون
روما، إيطاليا، 15-20 أكتوبر/تشرين الأول 2012
التقرير النهائي

أولاً - المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها التاسعة والثلاثين خلال الفترة من 15 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2012 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما. وقد حضر الدورة مندوبون من 116 من أعضاء اللجنة و15 من الدول غير الأعضاء في اللجنة ومشاركون من:

- 11 من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة؛
- 111 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية¹؛
- 2 من المنظمات الدولية للبحوث الزراعية؛
- 3 من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية؛
- 46 من جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة²؛
- 32 من المراقبين؛

وسجّل 24 وزيراً أسماءهم. وترد القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والمراقبين في الوثيقة CFS 2012/39/Inf.4 (<http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs39/ar/>)

¹ قامت الآلية الدولية على نطاق المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية بتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني. ويشمل هذا الرقم 91 منظمة غير حكومية وأهلية خاضعة للآلية الدولية.

² يشمل هذا الرقم 39 من المؤسسات الخاضعة لآلية القطاع الخاص.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- 2- وقد أُرْفِقت بالتقرير الملحق التالي: المرفق ألف - جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء - الأعضاء في اللجنة؛ المرفق جيم- قائمة بالوثائق؛ والمرفق دال - الاختصاصات المقترحة لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية الرشيدة.
- 3- وأُبلِغت اللجنة بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة طبقاً للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.
- 4- وقد افتتح الدورة رئيس اللجنة السيد Yaya Olaniran من نيجيريا.
- 5- وعيّنّت اللجنة لجنة صياغة تضمّ كلاً من: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، تايلند، السويد، سويسرا، غابون، قبرص، مصر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وكانت لجنة الصياغة برئاسة سعادة السفيرة Thenjiwe Ethel Mtintso (جمهورية جنوب أفريقيا).

ثانياً - التمهيد للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

- 6- أُلقيت بيانات افتتاحية من قِبَل كلّ من السيد Ban Ki-moon، أمين عام الأمم المتحدة (رسالة فيديو)، والسيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والسيد Kanayo Nwanze، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والسيدة Ertharin Cousin، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (البرنامج)، والسيد Monkombu Sambasivan Swaminathan، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. ويمكن الاطلاع على هذه البيانات ضمن وثائق المعلومات للجنة الأمن الغذائي العالمي على العنوان التالي: <http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs39/ar/>.

ثالثاً - التقارب بين السياسات

ألف - المائدة المستديرة حول السياسات: الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية

- 7- درست اللجنة الوثيقتين CFS 2012/39/2 بعنوان "المائدة المستديرة حول السياسات: الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي" و CFS 2012/39/2Add.1 بعنوان "موجز تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي" و"الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي". تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2012.

8- وأقرت اللجنة التوصيات التالية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية:

(أ) حثت الدول الأعضاء على أن تصمم وتضع أو تعزز نظم للرعاية الاجتماعية تكون شاملة ووطنية وشمولية مع محيطها للأمن الغذائي والتغذية آخذة بعين الاعتبار:

- التنسيق ما بين الوزارات والقطاعات، بما في ذلك قطاع الزراعة لضمان دمج الرعاية الاجتماعية مع وضع البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية بشكل عام؛
- التطوير التدريجي لحافظات وطنية شاملة للرعاية الاجتماعية، وخطط عمل تضمن مشاركة شاملة وهادفة لأصحاب المصلحة وتأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الدول من حيث السياسات والمؤسسات والقدرات المالية؛
- عمليات التقييم الوطنية المناسبة بما في ذلك عمليات تقييم الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين، لضمان إدراج أساليب الاستهداف، وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وأساليب التسجيل الفعالة ووضع البرامج التي تراعي المساواة بين الجنسين، والترتيبات المؤسسية، وآليات التنفيذ، والرصد الفعال، والمساءلة، والتقييم؛
- التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً والدول الضعيفة والبلدان التي تشهد أزمات ممتدة، بما في ذلك الروابط القائمة بين التحويلات الاجتماعية القصيرة الأجل وبرامج الرعاية الاجتماعية الطويلة الأجل، مع مراعاة دور التعاون الدولي في تعزيز الإجراءات الوطنية لتنفيذ نظم وبرامج الرعاية الاجتماعية المستدامة؛
- المكونات المختلفة للحماية الاجتماعية الفعالة بما في ذلك عمليات التحويل الاجتماعية من دون مساهمات أو شبكات الأمان وآليات الضمان والحصول على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الاعتراف بآليات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية/التقليدية وتعزيزها.

(ب) دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى ضمان اعتماد نظم الرعاية الاجتماعية لإستراتيجية "مزدوجة المسارات" لتعزيز الأثر على القدرة على المجابهة وعلى الأمن الغذائي والتغذوي، وذلك من خلال:

- توفير المساعدة الأساسية في الأجل القصير مع حماية أو بناء أصول منتجة وبنية تحتية لدعم سبل المعيشة والتنمية البشرية في الأجل الطويل؛
- تعزيز البرامج المتكاملة التي تدعم مباشرة سبل المعيشة والإنتاجية الزراعية للفقراء لا سيما المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية بما في ذلك من خلال دعم مدخلات الإنتاج، والتأمين ضد مخاطر الطقس والمحاصيل والماشية، وعبر منظمات المزارعين والتعاونيات للنفذ إلى الأسواق، وتأمين وظائف لائقة، والأشغال العامة التي توفر الأصول الزراعية، وتوفير الغذاء المزروع محلياً للمدارس عبر شرائه من صغار المزارعين المحليين، والتحويلات العينية (الأغذية والبذور)، والقسائم و/أو عمليات التحويل النقدي، ومجموعات سبل المعيشة الزراعية، وخدمات الإرشاد؛

- إقامة روابط متينة في ما بين القطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة لضمان العمل اللائق والرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك النهوض بفرص وصول الأفراد، لا سيما النساء، إلى الأسواق والخدمات المالية اللازمة لضمان الرعاية الاجتماعية الفعالة؛
- ضمان توفير الدعم الفني والمالي وفي مجال بناء القدرات، وكذلك إجراء بحوث وتبادل نتائجها بشأن الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال توطيد أواصر التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

(ج) حثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على تحسين تصميم واستخدام التدخلات في مجال الرعاية الاجتماعية للتصدي لمدى التعرض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي المزمّن والحاد، مع مراعاة ما يلي:

- أهمية توفير النفاذ للحماية الاجتماعية على أن يكون قابلاً للتوقع ويمكن التعويل عليه لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها في أي وقت من السنة لا سيما في مراحل الحياة الحرجة؛
- الحاجة المحتملة للأفراد الذين يعانون من ضعف مزمن، وغير القادرين على الانخراط في القوة العاملة، إلى المساعدة الدائمة، مع الإقرار بأنه لا يمكن للجميع الخروج من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي؛
- وفقاً للنهج الخاص بدورة الحياة في مجال التغذية، ينبغي إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية التي تتصدى "للأيام الألف الأولى" الحرجة من الحمل وحتى بلوغ سنتين من العمر، بما في ذلك وضع السياسات التي تشجع وتدعم الرضاعة الطبيعية، وعبر توفير الحصول على الخدمات الاجتماعية، لا سيما الرعاية الصحية، وضمان اكتساب المعرفة الكافية لجميع أوجه العناية بالطفل، والحصول على المنتجات الغذائية المغذية بأسعار معقولة ومقبولة من خلال الأسواق حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً ومستداماً؛
- وجود آليات مرنة لرصد السمات والإجراءات المعتمدة وتصحيحها حسب الاقتضاء؛
- ضرورة تصميم نظم الرعاية الاجتماعية على نحو يتيح لها الاستجابة بسرعة للصدمات كموجات الجفاف والفيضانات والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

(د) ذكّرت الدول الأعضاء بضرورة أن تستند برامج الرعاية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية إلى معايير حقوق الإنسان ومواصفاتها، وأن تُستكمل بالسياسات والخطوط التوجيهية المناسبة، بما في ذلك التشريعات لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي الوطني، هذا بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتمكين من خلال جملة أمور منها:

- النظر في الأحكام التي أوصى بها مؤتمر العمل الدولي حول الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تكون المحرك لإحقاق الحقوق الدولية الأخرى ذات الصلة؛
- توفير الأسس للحماية الاجتماعية في الأطر المؤسسية والتشريعات الوطنية، عند الاقتضاء، عبر تحديد الأهداف والمعايير القياسية والمؤشرات والمسؤوليات المؤسسية؛

- اعتماد سياسات واستراتيجيات متكاملة يدعم بعضها البعض في مجالات الرعاية الاجتماعية والأمن الغذائي والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتغذية بالاستناد إلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها عدم التمييز والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والمشاركة الهادفة والشفافية والمساءلة.

(هـ) اقترحت أن يقوم مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية وبدعم من الأمانة، نظراً إلى جدول الأعمال الحافل أصلاً بالبنود وإلى الموارد المحدودة، بتقديم الدعم للحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية من خلال جملة أمور منها:

- تسهيل إقامة فعاليات لتقاسم الدروس المستفادة وتنظيمها حول الرعاية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك استكمال البرامج العالمية والإقليمية الموجودة؛
- مواصلة تدارس آفاق المستقبل بشأن إدراج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بالتشاور مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والمنظمات والهيئات ذات الصلة كفريق المهام الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي؛
- مواصلة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي العمل على إيضاح الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة إلى أصحاب المصلحة في مجال رصد برامج الرعاية الاجتماعية ورفع التقارير عنها وتقييمها لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة وآليات الرصد القائمة.

باء - المائدة المستديرة حول السياسات: الأمن الغذائي وتغير المناخ

9- أعربت اللجنة عن تقديرها لعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وللتقرير الصادر عنه³.

10- وأكدت اللجنة مجدداً على دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في تشجيع المزيد من التقارب بين السياسات والتنسيق في ما يتعلق بالأمن الغذائي، وأقرت بأن التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الغذائي، لا سيما على حياة صغار منتجي الأغذية وسبل معيشتهم، وعلى الأعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وحثت على اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

10- مكرر وأقرت اللجنة بمسؤولية الدول الأعضاء لكي تكفل أن تكون سياساتها وبرامجها وإجراءاتها واستراتيجياتها متسقة اتساقاً تاماً مع الالتزامات الدولية الحالية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالأمن الغذائي.

³ الآراء الواردة في التقرير لا تمثل بالضرورة وجهات النظر الرسمية للجنة الأمن الغذائي العالمي، أو أعضائها، أو المشاركين فيها، أو أمانتها.

10- مكرر ثانٍ وأقرت اللجنة بدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ باعتبارها المنتدى الرئيسي للتعاطي مع مسألة تغيير المناخ وصندوق القرارات هذا لا يقوّض الجهود المبذولة في الاتفاقية الإطارية للتصدي لمسألة تغيير المناخ.

10- مكرر ثالث وأقرت اللجنة بنتائج الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+ 20) وعلى الأخص في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

11- ومع مراعاة الحاجة الماسة إلى التصدي لتأثيرات تغيير المناخ على الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي بصورة متسقة مع الأعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، تدعو اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، حسب الاقتضاء، ومع الإقرار بدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، إلى:

(أ) مراعاة الشواغل المتعلقة بتغيير المناخ في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وزيادة قدرة المجموعات والنظم الغذائية الضعيفة على مواجهة تغيير المناخ، مع التركيز على التكيف مع تغيير المناخ كشغل رئيسي وهدف لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، لا سيما صغار المنتجين، بما في ذلك من خلال:

- زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة والتعاون الدولي للنهوض بالأمن الغذائي لمواجهة تهديدات تغيير المناخ، لا سيما من أجل التكيف مع الآثار السلبية لتغيير المناخ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وإدارة المياه، وصون التربة؛
- بناء القدرات الوطنية والمحلية للتصدي للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وبتغيير المناخ، بما في ذلك تحسين خدمات الإرشاد وجعلها متوفرة وفي متناول الجميع، وتوفير أدوات لتوقع الأحوال الجوية والمناخ وإدارة المخاطر المتصلة بها لدعم شبكات ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- إجراء عمليات تقييم دورية للمخاطر وأوجه الضعف والقدرات، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والأبعاد التغذوية، وتحسين نظم الإنذار المبكر وتنفيذها، لا سيما بطريقة منسقة (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- وضع سياسات متكاملة لاستخدام الأراضي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع تغيير المناخ، والإسهام في الحد من تأثيرات المناخ عندما يكون ذلك مناسباً، مع مراعاة "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" بحسب الأولويات المحددة على المستوى الوطني (الدول الأعضاء)؛
- دمج التكيف مع تغيير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في سياسات الأمن الغذائي وبرامجه (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛

- تنفيذ المبادرات ذات الصلة، مثل "التكيف داخل الفاو" (FAO-Adapt) بحسب مقتضى الحال، تعزيزاً للدعم المقدم للجهود التي تبذلها البلدان في سبيل التكيف مع تغير المناخ (المنظمات الدولية).
- (ب) توفير الظروف المناسبة لتيسير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بصورة عادلة ومتساوية، عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
 - الإقرار بأهمية المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول ناغويا الذي أقرته الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛
 - دعوة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في الفاو إلى مواصلة وتعزيز عملها في مجال تغير المناخ والموارد الوراثية لصون الموارد الوراثية واستخدامها بغرض التكيف مع تغير المناخ (الدول الأعضاء)؛
- (ج) وضع استراتيجيات زراعية تأخذ بعين الاعتبار: (1) الحاجة إلى مواجهة تغير المناخ والحفاظ على الأمن الغذائي؛ (2) تنوع الظروف والنظم الزراعية؛ (3) تفاوت مستويات التنمية والاحتياجات والظروف والأولويات الخاصة بكل من البلدان والأقاليم، بما في ذلك عن طريق:
 - مراعاة المنظور الجنساني والنهج التشاركية التي تسمح لكل من الرجل والمرأة على حد سواء بالحصول على فرص متساوية لاستخدام الأراضي، والحصول على المعلومات والموارد عند معالجة قضايا الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ.
 - تشجيع المزارعين على الأخذ بالممارسات الجيدة، بما فيها ممارسات الزراعة والرعي للحؤول دون تدهور التربة وفقدان الكربون منها، وزيادة كفاءة استخدام النتروجين وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، واستخدام الروث، وتحسين إدارة المياه، وتكثيف استخدام الزراعة المختلطة بالغابات؛
 - القيام بعمليات تقييم قطرية لأصحاب المصلحة المتعددين وإجراء بحوث حول استراتيجيات التنمية الزراعية بغرض مواجهة الآثار المعاكسة لتغير المناخ، مع مراعاة الاختلافات بين نظم الزراعة، والممارسات الزراعية، والظروف الإقليمية والوطنية والمحلية؛
 - تشجيع الكفاءة في سلسلة الأغذية والحد من الخسائر ما بعد الحصاد والفاقد من الأغذية بطريقة مستدامة (البلدان الأعضاء بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني).
- (د) النهوض بالأبحاث، بما فيها الأبحاث التي يجريها المزارعون، وتحسين عملية جمع المعلومات وتقاسمها، من خلال:
 - توطيد التعاون الدولي، والاستثمارات الخاصة والعامة في مجال الأبحاث بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من تأثيره لمصلحة التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك احتياجات التكيف لدى صغار المنتجين؛
 - تشجيع تبادل المعلومات بين برامج الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية).

(هـ) تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي لتغير المناخ، مع ملاحظة إسهام المزارعين ومنتجي الأغذية كافة، وعلى الأخص صغار المنتجين، في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال:

- تشجيع إقامة منتديات تضم أصحاب مصلحة متعددين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية تشجيعاً لتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الأضعف، وكذلك القطاع الخاص، في عمليات صنع القرارات؛
- دعم منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تمثل أكثر السكان معاناة من الجوع، ومنظمات صغار المنتجين، ومنظمات المزارعات من أجل المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ سياسات وبرامج الأمن الغذائي للتصدي لتغير المناخ.

(و) دعم مزيد من الاعتراف بالأمن الغذائي في أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ طبقاً للولاية الموكلة إليها وفي سياق أهداف الاتفاقية ومبادئها وأحكامها، من خلال:

- دعوة الفاو إلى مواصلة التعاون مع أمانة الاتفاقية، بما في ذلك من خلال تقديم معلومات فنية سليمة عن قضايا الأمن الغذائي؛
- دعوة أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى رفع تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وكذلك الوثيقة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإلى أمانة الاتفاقية، للإحاطة.

رابعاً - حالة انعدام الأمن الغذائي

ألف - حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012

باء - آخر المعلومات عن مراجعة الطرق المستخدمة لتقدير عدد الجياع

12- بحثت اللجنة في عرض عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012 بعنوان "النمو الاقتصادي ضروري لكنه غير كافٍ للإسراع في خفض الجوع وسوء التغذية"، قدّمه السيد Kostas Stamoulis، مدير شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية ومنسق تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، بمشاركة المؤلفين اللذين شاركا في إعداد العرض وهما السيد Thomas Elhaut، مدير شعبة الدراسات والإحصاءات الإنمائية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والسيدة Lynn Brown، كبيرة الخبراء الاقتصاديين في دائرة التحليل الاقتصادي في برنامج الأغذية العالمي.

13- وأقرت اللجنة ببعض النتائج الواردة في التقرير لسنة 2012 وهي كالاتي :

- (أ) لا يزال عدد الجياع في العالم مرتفعاً بشكل غير مقبول بعدما بلغ عدد من يعانون من نقص مزمن في التغذية 870 مليون نسمة في الفترة 2010-2012؛
- (ب) تفيد التقديرات المحسنة لنقص التغذية اعتباراً من سنة 1990 أن التقدم المحرز باتجاه خفض الجوع قد فاق التوقعات؛
- (ج) لكن القسم الأكبر من التقدم تحقق قبل الفترة 2007-2008. وتباطأ منذ ذلك الحين التقدم المحرز على المستوى العالمي للحد من الجوع، وعاد بعد ذلك إلى الاستقرار؛
- (د) يتضح من خلال النتائج المنقحة أن غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015 بات في متناول اليد، شرط اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بعكس التباطؤ الحاصل منذ الفترة 2007-2008؛
- (هـ) رغم التحسينات الملحوظة التي أدخلت هذه السنة على المنهجية التي تعتمدها الفاو في تقديراتها عن نقص التغذية، من الضروري إجراء مزيد من التحسينات وتحسين البيانات للإحاطة بتأثيرات الصدمات المتعلقة بأسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية الأخرى على نقص التغذية؛
- (و) لكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز تغذية أكثر المحتاجين، لا بد من أن يشارك الفقراء، لا سيما النساء منهم، في عملية النمو وأن يستفيدوا منها؛
- (ز) يتسم النمو الزراعي بفعالية خاصة للحد من الجوع ومن سوء التغذية؛
- (ح) يجدر بالنمو الاقتصادي والزراعي أن يكونان "مراعين للتغذية"؛
- (ط) إن الرعاية الاجتماعية أساسية لتسريع عجلة الحد من الجوع؛
- (ي) لا بد للنمو الاقتصادي أن يترافق مع إجراءات عامة هادفة وحاسمة للعمل بسرعة على الحد من الجوع.
- (ك) ضرورة ضمان الاستجابات السياسية الأفضل والحوكمة المحسنة للاستدامة ومعالجة آثار تقلبات الأسعار المفرطة؛
- (ل) الروابط الحاسمة الأهمية بين الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي وأهمية هذا الأخير لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الفقراء في المناطق الريفية.

14- ورحبت اللجنة بالمنهجية الجديدة المتبعة لتقدير عدد الجياع والتي عرضها السيد Pietro Gennari، مدير شعبة الإحصاء في الفاو. وأيدت اللجنة المنهجية الجديدة ورحبت بأي تحسينات إضافية فيها كلما توافرت معلومات جديدة، بما في ذلك تضمينها مجموعة أوسع من المؤشرات الرئيسية لإعطاء صورة أشمل عن انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية.

خامسا – التقارب بين السياسات والتنسيق بينها

ألف – مصطلحات الأمن الغذائي والتغذية

15- عرض السيد Francesco Branca، الأمين التنفيذي الحالي بالنيابة للجنة الدائمة المعنية بالتغذية الوثيقة CFS:2012/39/4 بعنوان "التوصل إلى اتفاق بشأن المصطلحات" نيابة عن فريق المهام التابع لأمانة اللجنة.

16- واستناداً إلى استعراض معمق ونقاشات بشأن معنى ومختلف استخدامات مصطلحات "الأمن الغذائي" و"الأمن الغذائي والتغذية" و"الأمن الغذائي والتغذوي" و"الأمن التغذوي"، فإن اللجنة:

(أ) أقرت بالتاريخ الطويل والتطور الذي طرأ على معنى واستخدام المصطلحات الآتفة الذكر؛

(ب) أقرت بأنه لا يوجد في الوقت الحالي أي توافق في الآراء في ما بين الدول الأعضاء بشأن استخدام المصطلح المركب "الأمن الغذائي والتغذوي". فقد أيد العديد بشدة استخدام هذا المصطلح المركب لأنه يُبرز بشكل أفضل الروابط المفاهيمية القائمة بين الأمن الغذائي والأمن التغذوي ويعبر عن هدف إنمائي متكامل واحد للمساعدة على توجيه الإجراءات السياسية والبرامجية بشكل فعال. في حين لم يؤيد آخرون هذا المصطلح أو شككوا في استخدامه لسبب من الأسباب التالية: (أ) لم تُناقش على أكمل وجه التداعيات على مستوى السياسات بالنسبة إلى البلدان؛ (ب) لم يتم بعد استكشاف التداعيات الممكنة على ولاية اللجنة بالشكل الكافي؛ (ج) يعتبر عدد من البلدان أن مصطلح الأمن الغذائي يتضمن البعد التغذوي بشكل كاف؛ و(د) لأسباب لغوية؛

(ج) وأوصت بأن يقوم المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية ومع الأمانة المشتركة، بتحديد نطاق وتوقيت الأعمال الإضافية التي ينبغي الاضطلاع بها لمعالجة القضايا الواردة ضمن النقطة (2) أعلاه، على أن تُعرض نتائج هذا العمل على الجلسة العامة للجنة استناداً إلى الأولويات وإلى الموارد المتاحة.

باء – اعتماد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي

للأمن الغذائي والتغذية

17- قدّمت السيدة Candice Sakamoto Vianna (البرازيل)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية بشأن الإطار الاستراتيجي العالمي الوثيقتين CFS 2012/39/5 و CFS/2012/39/5 Add.1.

18- وإنّ اللجنة :

- (أ) أعربت عن تقديرها لرئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية وللأعضاء فيها وللمشاركين، بالإضافة إلى الأمانة، على النجاح في اختتام المفاوضات التي تمت بصورة شاملة وشفافة وتشاركية، مع الاعتراف بتنوع الآراء بشأن القضايا والثغرات في السياسات العامة كما هو مشار إليه في الفصل السادس؛
- (ب) أقرت النسخة الأولى من الإطار الإستراتيجي العالمي المرفق في الضميمة إلى هذا التقرير؛
- (ج) أشارت إلى أنّ القيمة المضافة الرئيسية للإطار الاستراتيجي العالمي تتمثل في إتاحة إطار جامع ووثيقة مرجعية مفردة تتضمّن توجيهات عملية حول التوصيات الأساسية بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والتي تمّت المصادقة عليها من خلال ملكيتها الواسعة والمشاركة والمشاورات بشأنها التي أتاحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، وأشارت إلى أنّ الإطار الاستراتيجي العالمي ليس وثيقة ملزمة من الناحية القانونية؛
- (د) شجعت جميع أصحاب المصلحة على الترويج للنسخة الأولى من الإطار الإستراتيجي العالمي وعلى استخدامها لصياغة الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة ومصائد الأسماك والغابات؛
- (هـ) اتفقت على ضرورة تحديث الإطار الإستراتيجي العالمي بشكل منتظم في ضوء النتائج والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وبما يتماشى مع المبادئ والاتفاقات والولايات المتعددة الأطراف.

جيم - معالجة الثغرات في السياسات والقضايا المستجدة

وثامناً - الاستنتاجات وآفاق المستقبل (خريطة الطريق)

19- رحّبت اللجنة بنتائج النقاشات التي جرت في إطار البند الخامس (ج) "معالجة الثغرات في السياسات والقضايا المستجدة" والتي أعرب فيها المندوبون عن آرائهم حول القضايا التي تُعتبر أساسية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والتي قد تستدعي اهتماماً من جانب اللجنة. ومن بين هذه القضايا، ناقش المندوبون أيضاً مواضيع تتعلق بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى من أجل إثراء نقاشات لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال عام 2014 وما بعده.

20- وتقدّم الأعضاء والمشاركون بمقترحات بشأن هذه القضايا خلال مناقشة البند الخامس (ج) وخضعت قائمة موجزة وإشارية قدّمها المقرر للمزيد من المناقشة في إطار البند الثامن. وسوف تقدّم هذه القائمة إلى رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات وسوف تُنشر على الموقع الإلكتروني للجنة الأمن الغذائي العالمي.

21- ونتيجة لذلك :

(أ) طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء، مع مراعاة الموارد المتاحة، إجراء الدراستين التاليتين اللتين سَتُعْرَضَانِ على الجلسة العامة في عام 2014:

- دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- الفاقد الغذائي ومخلفات الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة.

وسيتَّسَم هذان التقريران بطابع عملي وتنفيذي وموجَّه نحو السياسات.

(ب) في ما يتعلق بالدراسة الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ينبغي لفريق الخبراء النظر في الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك الحرفية بالإضافة إلى استعراض تطوير تربية الأحياء المائية؛

(ج) طلبت اللجنة من مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات ما يلي لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الأربعين:

- مواصلة دراسة "المذكرة التوجيهية بشأن انتقاء مسارات عمل اللجنة وتحديد أولوياتها" الصادرة عنها (الوثيقة CFS 2012/39/11 Rev.1، الملحق 1) من أجل المضي قدما في تنقيح العملية التي تتبعها لترتيب مسارات العمل في المستقبل بحسب الأولوية، بما في ذلك المساهمات على المستوى الإقليمي؛

- استعراض الثغرات والقضايا المستجدة التي حددها الأعضاء والمشاركون في إطار هذا البند على ضوء المعايير الواردة في الملحق 1 بالوثيقة CFS 2012/39/11 Rev.1، لأغراض ترتيب الأولويات والاختيار والتكامل، بصفتها قضايا جديدة يمكن معالجتها من قِبل اللجنة في عام 2014 وما بعده.

(د) وافقت اللجنة على أن تخصص جلسة، في دورتها الحادية والأربعين في عام 2014، بشأن استعراض التقدم المحرز على مدى عشر سنوات في تنفيذ الخطوط التوجيهية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

دال - الاستثمارات الزراعية المسؤولة: آفاق المستقبل

22- عرضت السيدة Christina Blank (سويسرا) رئيسة جماعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالاستثمارات الزراعية المسؤولة الوثيقة CFS 2012/39/6 وقدمت شرحا للنتائج التي توصلت إليها جماعة العمل.

23- وإنَّ اللجنة، بعد مراعاتها لنتائج العملية التشاورية لمجموعة العمل المفتوحة العضوية لإعداد اختصاصات العملية ضمن لجنة الأمن الغذائي من أجل وضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة:

- (أ) أقرت الاختصاصات الواردة في المرفق دال بهذا التقرير من أجل إجراء عملية تشاورية شاملة ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة وضمان ملكيتها على نطاق واسع؛
- (ب) وافقت على أن تتولى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي تنفيذ هذه العملية تحت إشراف المكتب وبالتعاون الوثيق مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بمبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة؛
- (ج) طلبت أن تُرفع المبادئ المنبثقة عن العملية التشاورية للجنة الأمن الغذائي العالمي إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي للمصادقة عليها في دورتها الحادية والأربعين في أكتوبر/ تشرين الأول 2014؛
- (د) شددت على الدور الهام للمشاورات المخطط لها بشأن مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة، وشجعت جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل نشط في هذه العملية.

هاء - معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة

24- أعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء منتدى الخبراء الرفيع المستوى عن انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة (منتدى الخبراء) ورحبت بالتقرير عن مناقشات المنتدى والنتائج التي توصل إليها على نحو ما هو وارد في الوثيقة CFS 2012/39/7 بعنوان "معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة". وعلى وجه الخصوص، فإنّ اللجنة:

- (أ) أقرت بمدى خطورة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة وبما ينطوي عليه من خصائص وطبيعة محددة؛
- (ب) أخذت علماً بدور نتائج المنتدى وتوصياته للاستئناس بها عند اتخاذ المزيد من الإجراءات للنهوض بالأمن الغذائي في البلدان والسياقات التي تشهد أزمات ممتدة؛
- (ج) أكدت من جديد دعمها لإجراء عملية تشاورية تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية عرض "برنامج عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" تنظر فيه اللجنة في جلستها العامة، بالاستناد، عند الاقتضاء، إلى العناصر المنصوص عليها في الفقرة 28 من الوثيقة CFS 2012/39/7؛
- (د) طلبت إلى مكتب اللجنة أن يتولى، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة، الإشراف على عملية بلورة "برنامج عمل" وفقاً للقرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين؛
- (هـ) دعت إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات فورية وهادفة ومتناسقة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في سياق الأزمات الممتدة.

سادساً – التنسيق العالمي والإقليمي والصلات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

25- أشار الرئيس السيد David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية إلى أن هدف هذه الدورة هو استكشاف الصلات بين المبادرات العالمية والإقليمية المختارة ولجنة الأمن الغذائي العالمي وتحديد كيفية تعزيز هذه الصلات بهدف إحداث أثر أكبر على الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

26- ورحبت اللجنة بعروض لأربع مبادرات عالمية:

(أ) آخر المستجدات عن قمة المكسيك لمجموعة العشرين في عام 2012 عرضها السفير Miguel Ruiz-Cabañas Izquierdo، الممثل الدائم للمكسيك؛

(ب) آخر المستجدات بشأن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية عرضها السيد David Hegwood، كبير مستشاري الأمن الغذائي لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛

(ج) آخر المستجدات بشأن المؤتمر العالمي المعني بالبحوث الزراعية من أجل التنمية عرضها السيد Mark Holderness، الأمين التنفيذي للمنتدى العالمي للبحوث الزراعية؛

(د) آخر المستجدات بشأن ريو + 20 عرضتها السيدة Ann Tutwiler، نائبة المدير العام (المعرفة) لمنظمة الأغذية والزراعة نيابة عن الوكالات التي توجد مقرها في روما.

27- ورحبت اللجنة بالعرضين التاليين للمبادرات الإقليمية:

(أ) آخر المستجدات بشأن التعاون بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الإتحاد الأفريقي، عرضتها الدكتورة Joan Kagwanja، مديرة المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي؛

(ب) لمحة عامة عن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية عرضها السيد Jonathan Shrier، الممثل الخاص بالنيابة المعني بالأمن الغذائي العالمي، وزارة الخارجية الأمريكية.

28- وعلاوة على ذلك، عرض السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للفاو، "تحدي القضاء على الجوع" ومبادرة القضاء على الجوع في غرب أفريقيا.

29- وعرضت بيرو، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، معلومات عن "مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحلول عام 2025".

30- وأعرّب المشاركون خلال النقاش عن الآراء التالية :

- (أ) هناك مجموعة من المبادرات الإقليمية والوطنية التي يمكن أن تساهم في تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (ب) إن مسار التقدم في تحدي القضاء على الجوع وتحديد أهداف للتنمية المستدامة وتقييم استدامة النظم الغذائية ووضع وتنفيذ استراتيجيات للأمن الغذائي والتغذية وتشجيع البحوث المركزة على المزارعين وإقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين واعتماد نهج خاصة بالمناظر الطبيعية، كلها تستفيد من الصلة الوثيقة مع لجنة الأمن الغذائي العالمي ومن إشراك المزارعين ومنظماتهم مشاركة تامة والالتزام المسؤول من جانب الأعمال التجارية المحلية؛
- (ج) يجب أن تكون جميع المبادرات العالمية والإقليمية المتخذة دعماً لقرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي شفافة ومتاحة للجهات الفاعلة التي تدفع عملية التغيير، وقادرة على التأثير في النتائج على مستوى المجتمع المحلي، وعلى تحقيق فوائد ملموسة لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء، والمساهمة في الأمن الغذائي والتغذية، وأن تخضع لمساءلة الجهات التي تسعى إلى إفادتها؛
- (د) من الضروري بذل الجهود لتحسين الاتساق والصلات بين المبادرات التي يتخذها القادة في مختلف المنتديات السياسية المعنية بالأمن الغذائي وللسعي إلى تحقيق اتساقها مع قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي والالتزام بالنهوض بالأمن الغذائي والتغذية؛
- (هـ) طُلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي النظر في إمكانية تنظيم مائدة مستديرة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

سابعاً - المراقبة ورسم الخرائط والمتابعة

ألف - متابعة التقدم على صعيد قرارات وتوصيات اللجنة

31- درست اللجنة الوثيقتان CFS:2012/39/8 بعنوان "رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السابعة والثلاثين (أكتوبر/تشرين الأول 2011)" و CFS:2012/39/9 بعنوان "مذكرة إعلامية عن رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي" على نحو ما عرضتهما السفيرة Mary Mubi (زمبابوي)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بعملية الرصد.

32- وعرض السيد Alexander Müller، المدير العام المساعد لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في الفاو، ما قام به من عمل مؤخراً لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والتي وافقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها (الخاصة) الثامنة والثلاثين.

33- إن اللجنة :

(أ) أقرت الوثيقة CFS:2012/39/8؛

(ب) صادقت على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة CFS:2012/39/9 في ما يتعلق بمواصلة تطوير وتوضيح أعمال الرصد التي تضطلع بها اللجنة، وخاصة:

- أن تكون توصيات اللجنة قابلة للتنفيذ وتستهدف أصحاب مصلحة محددين؛
- ضرورة أن تستجيب اللجنة لدعوة الوثيقة عن إصلاح اللجنة إلى وضع "آلية مبتكرة" لمساعدة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على معرفة ما إذا كانت أهداف الأمن الغذائي والتغذية تتحقق بالفعل؛
- وأن تواصل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد عملها في عام 2013 على نحو ما هو مبين في الفقرة 9 وأن ترفع تقريرها إلى اللجنة في دورتها الأربعين في أكتوبر/تشرين الأول 2013.

باء - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي

34- درست اللجنة الوثيقة CFS:2012/39/11Rev.1 بعنوان "برنامج العمل المتعدد السنوات" على نحو ما عرضتها السيدة Christine Ton Nu (فرنسا)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل والأولويات.

35- إن اللجنة :

(1) اعتمدت برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2012-2013 مع إقرارها بأن الإطار المستند إلى النتائج هو عمل جارٍ وسوف يستفيد من المزيد من التفاصيل ومن عمل اللجنة على صعيد الرصد؛

(2) اعتمدت مبادئ انتقاء مسارات العمل الجديدة وتحديد أولوياتها وإدراجها في برنامج العمل المتعدد السنوات؛

(3) صادقت على الأولويات وعلى مسارات العمل الرئيسية للفترة 2012-2013، واقترحت عدم المباشرة بأي مسارات عمل رئيسية جديدة قبل الدورة الأربعين للجنة (في أكتوبر/تشرين الأول 2013) إلا في حال الاستجابة لظروف تخفيفية (كنشوء أزمة على سبيل المثال) مع مصادقة المكتب على ذلك.

جيم - رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

36- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2012/39/10 Rev.1 بعنوان "رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية" على نحو ما عرضها السيد Mark McGuire، الفاو، أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنسق فريق مهام رسم خرائط الإجراءات التابع للجنة.

37- وبالنظر إلى آخر التطورات بشأن التقدّم المُحرَز منذ انعقاد الدورة السابعة والثلاثين، بما في ذلك نتائج المناقشات التي أُجريت خلال المؤتمرات الإقليمية للفاو والنتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن حلقة العمل الفنية عن مواءمة عملية رسم خرائط الأمن الغذائي والتغذية؛

38- فإنّ اللجنة:

(أ) أحاطت علماً بأهمية عملية رسم خرائط الإجراءات القطرية للأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات على مستوى القدرات ذات الصلة على الصعيد القطري؛

(ب) صادقت على التوصيات الواردة في الفقرة 17 من هذه الوثيقة والمتصلة بإيجاد سبل لتحسين مواءمة الأساليب والأدوات، وإدراج عملية رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية ضمن نظم معلومات أخرى متصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) شجّعت على وضع خطة عمل محدّدة زمنياً وذات نواتج واشتراطات واضحة من حيث الموارد من أجل:

(1) وضع مجموعة من المتغيّرات والمعايير المشتركة، وبروتوكولات لتبادل البيانات بشأن رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية والتوصل إلى اتفاق بشأنها؛

(2) التشجيع على تطبيقها من خلال المنظمات التي تعمل أصلاً في مجال رسم خرائط الإجراءات؛

(3) مواصلة توطيد التعاون بشأن رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، ومواءمتها عبر القطاعات مع نظم رسم خرائط الإجراءات المستخدمة من قبل الشركاء على المستويات كافة (العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية)؛

(د) شجّعت الوكالات التي توجد مقرها في روما، بالتعاون مع شركاء رئيسيين وفريق مهام موسّع، حسب الاقتضاء، على المساعدة في وضع وتنفيذ خطة العمل المذكورة أعلاه في ضوء الموارد المتاحة.

تاسعاً - المسائل الأخرى

ألف - التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي وفي المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة

39- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2012/39/12 Rev.1 بعنوان "التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي وفي المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة".

40- وأقرت اللجنة التعديلات المقترحة على المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة ووافقت على إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وإلى مجلس الفاو تمهيداً لإحالتها إلى المؤتمر للموافقة عليها بشكل نهائي.

41- واعتمدت اللجنة، بأكثر من غالبية ثلثي الأصوات المعطاة اللازمة من خلال التصويت بمناداة الأسماء، التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي على النحو الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة CFS 2012/39/12 Rev.1، المادة الثانية "المكتب"، على النحو التالي:

2- يُنتخب الرئيس لمدة سنتين على أساس التناوب بين الأقاليم واستناداً إلى المؤهلات الشخصية والخبرة في مجال ولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي. ولا يكون مؤهلاً لانتخابه لولاية ثانية متتالية في المنصب نفسه. وتنتهي ولايته عند انتهاء اجتماع اللجنة الذي يتم خلاله انتخاب رئيس جديد.

42- وكانت نتائج التصويت كالتالي: 88 صوتاً مؤيداً وصوت واحد معارض وصفر من الأصوات الممتنعة عن التصويت. وأشارت الدولة العضو التي صوتت ضد التعديلات إلى أنها فعلت ذلك عن طريق الخطأ وإلى أنها كانت تنوي التصويت بنعم لصالح التعديلات.

43- وكلفت اللجنة المكتب وضع إجراءات الاختيار، بما يشمل المؤهلات المطلوبة والاختصاصات لمنصب أمين اللجنة، بالإضافة إلى الطرق والشروط الخاصة بالانضمام إلى أمانة أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ومعنية بشكل مباشر بالأمن الغذائي والتغذية، وذلك بغية تقديم اقتراحات للجنة خلال جلستها العامة في أكتوبر/تشرين الأول 2013. وينبغي لهذه الاقتراحات أن تراعي آراء الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

44- وأقرت اللجنة قرار المكتب تمديد مدة ولاية الأعضاء الحاليين في اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول 2013.

45- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أنه ينبغي، لدى اختيار الخبراء للعمل في اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، مراعاة التوازن الإقليمي بالإضافة إلى الخبرة الفردية. وتمنت أيضاً أن تُسجّل ضرورة أن يواصل المكتب سعيه إلى تحسين اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي بغية تيسير عملها.

باء - الترتيبات لدورة أكتوبر/تشرين الأول 2013

46- أوصى الرئيس بأن تُعقد الدورة الأربعون من 7 إلى 11 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في المقر الرئيسي للفاو في روما، على نحو ما أشير إليه في الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الأجهزة الرئاسية للفاو. وسوف يُحدد المدير العام المواعيد النهائية بالتشاور مع رئيس اللجنة.

المرفق ألف جدول أعمال الدورة

أولاً - المسائل التنظيمية

ثانياً - التمهيد للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

ثالثاً - التقارب بين السياسات

(أ) الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي

(ب) الأمن الغذائي وتغيير المناخ

رابعاً - حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

(أ) عرض يستند إلى تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012.

(ب) آخر المعلومات عن مراجعة الطرق المستخدمة لتقدير عدد الجياع.

خامساً - التقارب بين السياسات والتنسيق بينها

(أ) مصطلحات الأمن الغذائي والتغذية

(ب) الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

(ج) معالجة الثغرات في السياسات والقضايا المستجدة

(د) الاستثمارات الزراعية المسؤولة: آفاق المستقبل

(هـ) معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة

سادساً - التنسيق العالمي والإقليمي والصلات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

سابعاً - المراقبة ورسم الخرائط والمتابعة

(أ) متابعة التقدم باتجاه تنفيذ قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها

(ب) برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي

(ج) رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

ثامناً - الاستنتاجات وآفاق المستقبل (خريطة الطريق)

تاسعاً - المسائل الأخرى

(أ) اللائحة الداخلية

(ب) الترتيبات الخاصة بدورة لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2013

(ج) اعتماد التقرير

المرفق باء

الأعضاء في اللجنة (15 أكتوبر/تشرين الأول 2012)

أفغانستان	الإتحاد الأوروبي (منظمة عضو)	النرويج
الجزائر	فنلندا	عمان
أنغولا	فرنسا	باكستان
الأرجنتين	غابون	بنما
جمهورية أرمينيا	غامبيا	باراغواي
أستراليا	ألمانيا	بيرو
النمسا	غانا	القلبين
أذربيجان	اليونان	بولندا
بنغلاديش	غواتيمالا	البرتغال
بيلاروس	غينيا	قطر
بلجيكا	هايتي	جمهورية كوريا
بنن	هندوراس	جمهورية مولدوفا
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	هنغاريا	رومانيا
البرازيل	آيسلندا	الاتحاد الروسي
بلغاريا	الهند	سان مارينو
بوركينافاسو	إندونيسيا	المملكة العربية السعودية
بوروندي	جمهورية إيران الإسلامية	السنغال
الكاميرون	العراق	سلوفاكيا
كندا	آيرلندا	سلوفينيا
الرأس الأخضر	إسرائيل	جنوب أفريقيا
جمهورية أفريقيا الوسطى	إيطاليا	إسبانيا
تشاد	اليابان	سري لانكا
شيلي	الأردن	السودان
الصين	كينيا	السويد
كولومبيا	الكويت	سويسرا
الكونغو	لبنان	الجمهورية العربية السورية
كوستاريكا	ليسوتو	تايلند
كوت ديفوار	ليبيريا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
كرواتيا	ليبيا	توغو

تركيا	لكسمبرغ	كوبا
أوغندا	مدغشقر	قبرص
أوكرانيا	ماليزيا	الجمهورية التشيكية
الإمارات العربية المتحدة	مالي	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
المملكة المتحدة	موريتانيا	الدانمرك
جمهورية تنزانيا المتحدة	موريشيوس	الجمهورية الدومينيكية
الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك	إكوادور
أوروغواي	المغرب	مصر
جمهورية فنزويلا البوليفارية	موزامبيق	السلفادور
اليمن	هولندا	غينيا الاستوائية
زامبيا	نيوزيلندا	إريتريا
زمبابوي	نيكاراغوا	إستونيا
	نيجيريا	إثيوبيا

المرفق جيم

قائمة بالوثائق

جدول الأعمال المشروح المؤقت	CFS 2012/39/1 Rev.2
المائدة المستديرة حول السياسات: الرعاية الاجتماعية للأمن الغذائي	CFS 2012/39/2
موجز عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الرعاية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي	CFS 2012/39/2 Add.1
المائدة المستديرة حول السياسات: الأمن الغذائي وتغير المناخ	CFS 2012/39/3
موجز عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الرعاية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي وتغير المناخ	CFS 2012/39/3 Add.1
التوصل إلى اتفاق بشأن المصطلحات	CFS 2012/39/4
النسخة الأولى من الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية: الدباجة وصندوق القرارات	CFS 2012/39/5
الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية- المسودة الأولى	CFS 2012/39/5 Add.1
الاستثمارات الزراعية المسؤولة: آفاق المستقبل	CFS 2012/39/6
معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة	CFS 2012/39/7
رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السابعة والثلاثين (أكتوبر/تشرين الأول 2011)	CFS 2012/39/8
مذكرة إعلامية عن رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي	CFS 2012/39/9
رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	CFS 2012/39/10 Rev.1
برنامج العمل المتعدد السنوات	CFS 2012/39/11 Rev.1
التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي وفي المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة	CFS 2012/39/12 Rev.1
الجدول الزمني المؤقت	CFS 2012/39/Inf.1 Rev.1
قائمة بالوثائق	CFS 2012/39/Inf.2
عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي (11 أكتوبر/تشرين الأول 2012)	CFS 2012/39/Inf.3

قائمة المندوبين والمشاركين والمراقبين	CFS 2012/39/Inf.4
بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي	CFS 2012/39/Inf.5
بيان الأمين العام للأمم المتحدة	CFS 2012/39/Inf.6
بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	CFS 2012/39/Inf.7
بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو من يمثله	CFS 2012/39/Inf.8
بيان المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أو من يمثله	CFS 2012/39/Inf.9
بيان البروفيسور M.S. Swaminathan رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	CFS 2012/39/Inf.10
الخطوط التوجيهية لجلسة الموائد المستديرة حول السياسات	CFS 2012/39/Inf.11
التنسيق العالمي والإقليمي والصلات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي – الخطوط التوجيهية للدورة	CFS 2012/39/Inf.12
حلقة عمل إقليمية متعددة أصحاب المصلحة عن الأمن الغذائي والتغذية (الخرطوم، السودان، 17-18 أكتوبر/تشرين الأول 2012)	CFS 2012/39/Inf.13
تحديث عن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية	CFS 2012/39/Inf.14
حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012 – موجز	CFS 2012/39/Inf.15
تقرير عن نفقات لجنة الأمن الغذائي العالمي في الفترة 2010-2011	CFS 2012/39/Inf.16
مذكرة إعلامية عن البند الخامس (جيم) للجنة الأمن الغذائي العالمي: معالجة الثغرات في السياسات والقضايا المستجدة	CFS 2012/39/Inf.17

المرفق دال

الاختصاصات المقترحة لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة

ألف - الغرض

1- تتمثل النتيجة المنشودة للعملية التشارورية الشاملة ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي في وضع مجموعة من المبادئ لتعزيز الاستثمارات الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وفي دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

باء - المستخدمون المستهدفون للمبادئ

2- تستهدف المبادئ جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في الاستثمارات الزراعية أو يستفيدون منها أو يتأثرون بها، بما في ذلك ضمن جملة أمور أخرى:

- (أ) الحكومات (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) في الدول المضيفة والتي تشكل مصدر الاستثمارات؛
- (ب) المستثمرون من القطاعين الخاص والعام (الداخليون والخارجيون على السواء)، مثل المزارعين الصغار والمتوسطين والكبار ومنظمات المزارعين والتعاونيات والشركات الخاصة والمشاريع المشتركة والغرف التجارية والنقابات وصناديق الدولة وصناديق المعاشات التقاعدية والمؤسسات المالية وتجارة السلع، والشراكات والشركات؛
- (ج) المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛
- (د) منظمات المجتمع المدني؛
- (هـ) منظمات البحوث والجامعات؛
- (و) الجهات المانحة؛
- (ز) المؤسسات.

جيم - نوع الصك

3- ستكون المبادئ طوعية وغير ملزمة، وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع مراعاة الالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق على النحو الملائم. وينبغي تفسير هذه المبادئ وتطبيقها وفقا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. كما ينبغي إقرارها من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

دال - طبيعة المبادئ

4- ستأخذ المبادئ التي ستضعها العملية الاستشارية بعين الاعتبار الأطر التوجيهية القائمة، مثل مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي وضعتها الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأونكتاد والبنك الدولي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

5- وستُعالج المبادئ جميع أنواع الاستثمارات في سلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية⁴، بما فيها الاستثمارات من قبل صغار المنتجين ومن أجلهم ومعهم، بما في ذلك الاستثمارات في البحوث الزراعية والإرشاد ونقل التكنولوجيا. وهي ستشمل الاستثمارات الخارجية والداخلية، والعامة والخاصة، والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم.

6- وينبغي للمبادئ أن تراعي الاعتبارات الأساسية التالية:

- (أ) التنوع الواسع لسلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية بما في ذلك الإنتاج الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة والتجهيز والتسويق؛
- (ب) الاعتراف بالمصالح والاحتياجات الخاصة لصغار المنتجين في ما يتعلق بالبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛
- (ج) أثر الاستثمارات الزراعية على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الآثار المترتبة على:

- (1) الأمن الغذائي والتغذية؛
- (2) منتجي الأغذية؛
- (3) الفئات الأشد ضعفاً من السكان؛
- (4) خلق فرص العمل والظروف المشجعة للعمل؛
- (5) الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك العراقيل الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات (انظر 4-5 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني)؛
- (6) المساهمة في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- (7) تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة؛
- (8) الوصول إلى الموارد الزراعية المنتجة؛
- (9) أداء الأسواق؛
- (10) تحسين وصول صغار المنتجين والمجهزين إلى الأسواق.

⁴ بما في ذلك الحراثة ومصايد الأسماك.

- (د) التزامات الدول ذات الصلة ومسؤوليات الجهات الفاعلة غير الحكومية المفضية إلى الحوكمة المسؤولة للاستثمارات مثل معايير حقوق الإنسان القائمة والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (بالاستناد إلى القسمين 3-باء و4 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني)؛
- (هـ) هياكل الحوكمة وعمليات اتخاذ القرار لتمكين العناصر الرئيسية وتيسيرها مثل التشاور والمشاركة ومكافحة الفساد وتسوية النزاعات؛
- (و) التنسيق والتعاون والشراكة في ما بين أصحاب المصلحة؛
- (ز) الآليات لمراجعة الاستثمارات ولتشجيع مساءلة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والأفراد عن أعمالهم (بالاستناد إلى الأجزاء 3-باء و4 و7 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني).

7- وعلاوة على ذلك، ينبغي للمبادئ:

- (أ) الاستناد إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ولا سيما في ما يتعلق بالجزء 12 عن الاستثمارات، دون إعادة فتح القضايا المتفق عليها، على أن تتضمن إشارات صريحة إلى هذه الخطوط التوجيهية الطوعية؛
- (ب) توضيح غرض هذه العملية والمصطلحات الشائعة الاستخدام مثل الاستثمارات المسؤولة والقطاع الخاص وصغار المنتجين، والاستثمارات التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (ج) والحرص على ألا يؤدي هذا إلى تكرار الاتفاقات القائمة والمفاوضات الحكومية الدولية الجارية داخل الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة المتعددة الأطراف.

هـ- العملية والإطار الزمني المقترح للمشاورات

8- ينبغي أن تكون العملية التشاورية لوضع مبادئ الاستثمارات عملية مفتوحة وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة الذين يُعتبرون عاملاً أساسياً لضمان الملكية والشرعية. كما ينبغي ضمان المشاركة المناسبة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الشركات والمستثمرون من جميع الأحجام)، والمبادرات مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنتمدى نمو الاستثمارات الزراعية في أفريقيا، وأطر الاستثمارات الوطنية، ومؤسسات البحوث.

9- وينبغي أن تأخذ هذه العملية في الحسبان الدروس المستخلصة من العمليات الأخرى التي تأخذ بزمامها لجنة الأمن الغذائي العالمي مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

- 10- وينبغي أن يُخطط بشكل صحيح لعمليتي التشاور والتفاوض وأن تتسما بالبساطة والفعالية. كما ينبغي النظر في المشاورات الإقليمية والوطنية والمواضيعية و/أو مشاورات أصحاب المصلحة المحددة والإلكترونية، التي تمكّن من إجراء حوار بين أصحاب مصلحة متعددين. وينبغي، حيثما يكون ذلك ممكناً، استخدام المنتديات/الاجتماعات القائمة المناسبة، وينبغي إحاطة أصحاب المصلحة علماً بشكل دوري بالمرحلة التي بلغها إعداد المبادئ.
- 11- وينبغي إتاحة الجدول الزمني للمشاورات والوثائق ذات الصلة مثل مشروع المبادئ في وقت مبكر جداً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة لإتاحة أقصى قدر ممكن من المشاركة من جانب أصحاب المصلحة كافة.
- 12- وستتولى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي تنفيذ العملية التشاورية تحت إشراف المكتب وبالتعاون الوثيق مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بمبادئ الاستثمارات.
- 13- وينبغي تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية مسبقاً بما يمكن من إجراء المشاورات.
- 14- ويُقترح الجدول الزمني المؤقت التالي:

الإطار الزمني	المهمة
مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2012	اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية لمناقشة العمل الأولي بشأن المسودة صفر وإعداد جدول زمني للمشاورات
نوفمبر/تشرين الثاني 2012 - يناير/كانون الثاني 2013	إعداد أمانة اللجنة للمسودة صفر بشأن المبادئ
فبراير/شباط 2013	مناقشة المسودة صفر في مجموعة العمل المفتوحة العضوية ومكتب اللجنة
فبراير/شباط 2013 - يناير/كانون الثاني 2014	مشاورات إقليمية متعددة أصحاب المصلحة ومشاورات إلكترونية ومشاورات في الاجتماعات/المنتديات الإقليمية القائمة
فبراير/شباط 2014	إعداد الأمانة للمسودة أولى
مارس/آذار 2014	مناقشة المسودة الأولى في مجموعة العمل المفتوحة العضوية ومكتب اللجنة
يونيو/حزيران - يوليو/تموز 2014	انعقاد الاجتماع العالمي في روما للتفاوض بشأن النسخة النهائية
أكتوبر/تشرين الأول 2014	إقرار المبادئ في الجلسة العامة للجنة

- 15- وتبلغ التكاليف المقدّرة لتنفيذ ما ورد أعلاه 2 000 000 دولار أمريكي وستستخدم لتغطية تكاليف الموارد البشرية وتنظيم الاجتماعات ونفقات السفر لعدد مختار من المشاركين.